



كلمة لبنان

تلقاها

الآنسة مايا داغر

أمام اللجنة الثالثة

البند ٢٨: النهوض بالمرأة

نيويورك في ١٥/١٠/٢٠١٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

***Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017***

السيد الرئيس،

يسرني بداية أن أتقدم منكم، بأحرّ التهاني لانتخابكم رئيسًا للجنة الثالثة وأن أتمنى لكم ولسائر أعضاء هيئة المكتب النجاح والتوفيق في قيادة مداولات هذه اللجنة نحو أفضل النتائج.

وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه مندوب مصر باسم المجموعة العربية.

السيد الرئيس،

لقد اطلعنا بكثير من الاهتمام على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والتقارير الأخرى ذات الصلة بموضوع تمكين المرأة، ولا يسعنا إلا أن نرحب بما سجّل من تقدم في أكثر من مجال وبالجهود الدولية والإقليمية لزيادة الوعي والحد من ظواهر العنف ضد المرأة وإشراكها كركن فاعل في الأسرة والمجتمع وهيئات صنع القرار.

تظهر الإحصاءات الدولية بأن العنف ضد المرأة لا يزال ظاهرة عالمية تتخطى حدود الدخل والانتماء الطبقي والثقافي. ولا بدّ من مضاعفة الجهود وتكثيف التعاون الدولي من أجل زيادة الوعي والنهوض بالمرأة تحقيقًا لنمو شامل وحقيقي للمجتمعات كافة.

أما في لبنان، وانطلاقًا من مبادئ حقوق الانسان الأساسية المكرسة في المادة السابعة من الدستور اللبناني بالمساواة للجميع أمام القانون في الحقوق المدنية والسياسية والفرائض والواجبات دون تمييز بينهم، فقد استمر التعاون بين الهيئات الحكومية المختصة ولا سيما الهيئة العليا لشؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وتم انجاز مجموعة من المشاريع أبرزها على سبيل المثال لا الحصر، توفير خدمات الاستماع إلى النساء الناجيات من العنف الأسري في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والتعاون مع خبراء وأخصائيين من الجمعيات الأهلية لتقديم استشارة نفسية وقانونية وخدمات الاستماع والإرشاد المجانية للنساء الناجيات من العنف الأسري، وتنفيذ مشاريع خاصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء الناجيات من العنف، وتشكيل مجموعة عمل تقنية مهامها تطوير أدوات العمل الوطنية المتخصصة كأداة تقصي حالات العنف المرصودة من قبل الأطباء والجسم الطبي وإعداد مدونة سلوك خاصة بالعاملين الصحيين، وتوحيد خصائص غرف الاستماع والإرشاد لدى جميع الجهات المعنية، إضافة إلى برامج

التوعية والتدريب والحملات الإعلامية بالتعاون مع جمعيات أهلية متخصصة وبإشراك الرجال من أجل مكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة بكل أشكاله.

كذلك أنجز في شهر آب الماضي مشروع قانون متعلق بمكافحة العنف الأسري وأحيل إلى المجلس النيابي لإقراره، وذلك بعد سنتين من المداولات بمشاركة فاعلة من الهيئات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

إن النهوض بالمرأة والحدّ من العنف ضدها بجميع أشكاله مسؤولية وطنية ولكن أيضاً إقليمية ودولية، وهي تبدأ بالثقيف على الحقوق والموجبات وتأمين الأطر التربوية والقانونية وضمان الحماية والإمكانات المادية والعملية التي تسمح للمرأة بالاضطلاع بدورها كمواطن كامل المواطنة وشريك ضليع، فلا يكون نصف المجتمع عبئاً على نصفه الآخر.

وإذ نشيد بالنشاط الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، إننا نتطلع إلى مزيد من التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

ختاماً أتمنى لكم السيد الرئيس كامل التوفيق في مهامكم وأشكركم على حسن إصغائكم.